

وجان القول بالاشتران فيها مقصدا للقول بخوان السعي الدوات من هذه البيا
استدركه بقوله كمن لا يسقى دواته من غير عيش ان خصب حريمه كثر بها اي
الدوات ولا يسقى ريشه من غير عيشه ولا يذوق الا بانه وسقى يطول
فصل في ازالة حلا بجملة في الاصح وقال بعض انه يبلغ ليس له ذلك الا بانه صاحب
النهر طالبا لشفة ان لو يهد ماء الا في تلك تفيض قلا ما اي ان ذلك الشخص
الطالب لماخذه او اخرجه اليه يعني اذا لم يكن او اعلمه او الحوض في ذلك
يجل له ان يتبع من غير الشفة من الرخول في ملكه اذا لم يجد ماء اخر فرب
هذا الماء ولو لم يجد قبل لصاحبه لشره ان تعطيه الشفة او تركه ما خذت فيه
واما قال في ملك شخص لانه اذا احتضه فارض سوات ليريد ان يتعد لا يملك
كان مشترى بالحق لاجبا حق من غيرك فلا يقطع الشركة في الشفة فان اشترى
صاحبا لها معها التملك والاختراع وطالب الماء يخاف على نفسه او ظهره فانه
بالسلاح فانه قصد ان يملكه بنحو عقبه وهو الشفة والماء في الميزان ما
ملكه في الميزان في الاذاع وهو قائم بالاسلام بل بعضا ونحوه لا يملك
معصية فقام ذلك مقام التعديل له كطعام عند الحاجة فان لم يملكه انما
بالاسلام **كتاب الكهنية** والاشتران ما فرغ العهد الحسوة
يتعلق بجمعها بهذا الكتاب لان مسالمة تناسجها بغيرها تناسب التشديد
وهي تناسب الخافض ما كرهه النبي صرام عند محمد ولم يلق
به لعدم القاطع فاذ استجلى الكهنية في كتمه اراءه الحرام وعندما الحرام
اوجب فثبتت اذ الحرام كتمه الواجب الى الفرض وما الكره كراهة التنزيه
فالى الجبل اقرب **فصل في** فرض الاكل بقدر دفع الهلاك واستحقاقه
ما يقدر به على صلوة قائما وضومه واجرم الى الشبع ليزيد قوته وهم ما وقدر
الاقتصاد خوف صوم الهدى ونحو استحباب ضيقه وكثر علم الاثان ولينها وهي
انفي الجان الاهل والمدين متراكم في الخيم فصار منكم يتخلل الجان الحسنة
فانه ولينه حلال لم يقل لهم لانه في خلاف ما لك كذا الختم القبل ولينها وكوه
عند الحسنة فيل كراهة حريم وقيل كراهة تنزيه خلافا لها وهو قول
الاول والحق والمشرب وادهان وتطيب اثناء ذهب وقصد للرجال والت
وقيل صوم الاطهار ان ياخذ انية الذهب والفضة ويصعب الذهب على الرأس

على الرأس اما اذا ادخل يده فيها واخذ الدهن ثم صده على الرأس فليد فلا
يكوه كذا في المتأخرة بقلا خالصة واعترض عليه بانه يقضيه ان لا يكره اذا اقتد
الطعام من انية الذهب والفضة بعلقة ثم اطل منها وكذا واخذ به وطهره
يشفي ان لا يكره ثم قيل ولكن ينبغي ان لا يقتضى بصدق الرواية لئلا يفتقر الى استعمال
اخر من ان الفتلة عن معنى عبادة المشايخ وعدم الموقوف على كراهة ما
الاول فلا يصح في غيرهم من اناه ذهب ابتدائية ولما التفتة فلان مرادهم انا
الادوية المصنوعة من الحبات انما يحتم استعمالها اذا استعمل فيها ضعف
له محبة تحارف الناس فان الاواني الكبرية المصنوعة من الذهب والفضة
لاجل اكل الطعام انما يحتم استعمالها اذا اكل الطعام منها باليد والمعلقة لانها
وضع لاجل ابتداء اكل منها باليد او المعلقة في الحرف واما اذا اشق منها وضع
على موضع مساج واطمنه لم يحتم لا تنفاه ابتداء الاستعمال منها وكذا الاواني الصغيرة
المصنوعة لاجل الادهان ونحوه انما يحتم استعمالها اذا اغتذت وصفت منها اليه
على الرأس لانها انما صيغت لاجل الادهان منها بذلك الوجه وانما اذا دخل به
فيها واخذ الدهن وصده على الرأس من اليد فلا يكره لا تنفاه ابتداء الاستعمال
فظهر ان مرادهم ان يكون ابتداء الاستعمال المتعارف من ذلك الحريم وتزويده ما
سياسة من سنة الاناء المفضى والحرم المفضى مع ملاحظة قوله تعالى
موضع الفضة فتدبر كذا الاصل بل يقتضيان الاكتمال بمبدأها ونحوها الاستعمال
وجعل الاكل زمانا وخصا ودجاج وبلوغ وعققت وانا مقصود وجعلها
على سرير وسرح مقصود متفصلا بوضع الفضة فان الاكل والمشرب من الاناء
والجلب على الكسوة والسرب والسرهم او نحوه بفضضا انما يحتم اذا اقتصر
الفضة بان لا يكون الفضة في موضع الضم عند الاكل والمشرب وفي موضع اليد عند
الاخذ وفي موضع الجلب على السرير فانه لا يكون في الاصل والوجه المذكور خلافا
ما اذا لم يتقيا موضعها وكذا الاناء المصنوب بالذهب والفضة او الكسوة المصنوب
باجدها هذا على عندنا صرح وقال ابو يوسف يكره وكل من دخل بغيره مع ايج
بينه وبين ارجوب وهذا الاختلاف فيما اذا اخلص واما الموق فلا يلبس الا باج
روحان هذه المسئلة وقيل في مجلسه الى جعفر الطائفي وابو حنيفة والتمه
حاضر في قتال الائمة يكره وارجوه ساكت فعلى لما نقل فقال ان وضع

الاشرف الجزاء

قبلت

الكل

بالمرة